تعيين شركة متخصصة لجرد الأملاك الحكومية تمهيداً لإنشاء السجل المركزي.. وزير المالية:

توثيق الأملاك داخل البحرين وخارجها وتحويلها لـ «الأملاك الحكومية»

كتبت – أحلام معيوف:

كشف وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة عن تشكيل لجنة لمتابعة إجراءات إنشاء سجل مركزي في إدارة شؤون الأملاك الحكومية، كما يجري حاليا بالتنسيق مع الجهات الحكومية على تحويل الوثائق الخاصة بكل ما هو مسجل لديها من أملاك حكومية في داخل البحرين وخارجها، باستثناء الوثائق الخاصة بالمنشآت العسكرية والأمنية إلى إدارة شؤون الأملاك الحكومية وذلك للاحتفاظ بها بعد مطابقتها مع سجلات الأملاك الحكومية.

وقال وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة في رده على السؤال المقدم من النائب علي أحمد بشأن التوصيات التي قامت الوزارة بتنفيذها والتي صدرت عن لجنة التحقيق البرلمانية بشأن أملاك الدولة العامة والخاصة أن «إدارة شؤون الأملاك الحكومية بادرت بتعيين شركة متخصصة لجرد وتصنيف الأملاك الحكومية تمهيدا لإنشاء السجل المركزي للأملاك الحكومية، لافتا للانتهاء من عملية الجرد، ويجري الآن مراجعة نتائج الجرد بتحديث بيانات العقارات الحكومية، كما تباشر هذه الوزارة حاليا مشروع وتطوير نظام الأملاك الحكومية ومن ثم ربطه مع الوزارات والهيئات الحكومية».

وأوضح بأنه بعد صدور المرسوم الملكي رقم «28» لسنة 2010 بتعديل المرسوم رقم «9» لسنة 2007 بإعادة تنظيم وزارة المالية لاستحداث إدارة شؤون الأملاك الحكومية، فقد قامت وزارة المالية بإعداد دراسة تنظيمية لإدارة شؤون الأملاك الحكومية لإعداد الهيكل التنظيمي للإدارة بحيث يحتوي على عدد من الوظائف التي تمكن الإدارة من أداء عملها على أكمل وجه وبكفاءة عالية.

إذ تم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية في شأن وضع الأوصاف الوظيفية لهيكل الإدارة، حيث تم اعتماده بتاريخ 16 مايو 2011، وقد تم تعيين مدير للإدارة من ذوي الكفاءة العالية والخبرة، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية في جامعة البحرين والماجستير في إدارة المشاريع الإنشائية من المملكة المتحدة والماستر التخصصي في إدارة المشاريع من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم تعيين رئيس لقسم خدمات الأملاك، ورئيس لقسم تخطيط وتطوير الأملاك الحكومية وهما حاملي شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة البحرين من ذوي الخبرة والكفاءة.

وبين بأن الوزارة تعكف حاليا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين ذوي الاختصاص والكفاءة في مجال إدارة الأملاك، حيث ستكون إحدى أبرز المهام المناطة بهم إعداد دراسة متكاملة للسياسات الواجب اتباعها عند تأجير الأملاك الحكومية المخصصة للأغراض التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية والرياضية، وتعيين محلل مالي أول للمساعدة في تقييم وإعداد الدراسات المتعلقة بخيارات استثمار الأملاك الحكومية بالإضافة إلى الكوادر الموجودة من ذوي الخبرات والكفاءات من قسم الأملاك الحكومية السابق».

وزير المالية

وأكد الوزير في ردة على سؤال النائب علي أحمد بشأن العقارات التي تدور حولها شبهات مسجلة، أن عقار المؤسسة العامة للموانئ والمنزل المؤجر على البنك البريطاني ووثيقة الجفير بأنهم مسجلون باسم المملكة، إما أرض السويفية وعقار سنابس المخصص للبريد تم تحويلهما إلى شركة البحرين للاستثمار العقاري (أدمة).

وقال إن وزارة المالية قامت بتوضيح ما يقع ضمن اختصاصاتها من تفاصيل هذه العقارات حيث قد أدرجت التوصيات المناسبة بشأنها في تقريرها المرفوع لمجلس الوزراء في 5 مايو 2010 بهذا الخصوص، كما قامت الوزارة بتنفيذ ما كان يقع في حينه ضمن اختصاصاتها من توصيات اللجنة الحكومية والمتمثلة في توجيه شركة البحرين للاستثمار العقاري «أدمة» من خلال قرار مجلس الوزراء

د.علي أحمد

رقم «17–2064» الصادر بجلسته المنعقدة في 9 مايو 2010 لإعادة النظر في قيمة إيجارات العقار المملوكة لها.

وتابع «وذلك من خلال اللجنة الحكومية التي تم تشكيلها بموجب القرار رقم 20 الصادر عن رئيس الوزراء والمؤرخ في 30 مارس 2010 بتشكيل لجنة حكومية تختص بالنظر في التجاوزات في محاور لجان التحقيق البرلمانية التي حدثت بعد عام 2002 ووضع التوصيات المناسبة بشأن إصلاح الأوضاع بعد التحقق من ثبوتها وفقا للأنظمة والقوانين».

هذا ووجه النائب علي أحمد رسالة لوزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة متسائلا فيها «عن مدى تنفيذ وزارة المالية لتوصيات لجنة التحقيق البرلمانية بشأن املاك الدولة العامة والخاصة، وكذلك توصيات اللجنة للوزارة التي شُكلت للرد على توصيات لجنة التحقيق، وحول التوصيات التي قامت وزارة المالية بتنفيذها على ارض الواقع والتي صدرت عن لجنة التحقيق البرلمانية بشأن املاك الدولة العامة والخاصة، واذا لم يتم تحقق كلها او بعضها ما هي اسباب ذلك، وهل العقارات التي ذكرت لجنة التحقيق ان حولها شبهات مسجلة الآن في املاك الدولة؟».

وطالب أحمد تزويده بنسخ من الوثائق لتلك العقارات، كالعقار المرتبط بالمنزل المؤجر سابقا على البنك البريطاني – ارض السويفية – وعقار سنابس المخصص للبريد والمؤجر على فندق كموقف للسيارات – إضافة لعقار المؤسسة العامة للموانئ البحرية – وثيقة الجفير – وغيرها من العقارات التي ذكرت في تقرير لجنة التحقيق.

وتساءل أحمد «هل نفذت وزارة المالية توصية اللجنة الوزارية التي أوصت وزارة المالية بتوجيه الفنيين في شركة (أدامة) لاعادة النظر في قيمة ايجارات العقارات المملوكة لها وفقا لما تم النص عليه في عقود تأجيرها بما يتماشى مع مساحتها الاجمالية؟، وما دليل تنفيذ هذه التوصية؟ وهل نفذت الوزارة توصية اللجنة الوزارية بشأن انشاء ادارة خاصة بالاملاك الحكومية لحفظ وادارة الاملاك الحكومية، وما دليل تنفيذ هذه التوصية؟ وهل حولت لها جميع املاك الدولة من جميع الوزارات والهيئات الحكومية، وما دليل تنفيذ ذلك؟ مع إرفاق نسخ من تلك الوثائق، وهل دعمت الوزارة الادارة بالموارد المالية لتصويرها، وما دليل ذلك؟».

مبارك : قرار العاهل السعودي بتعيين 30 امرأة في «الشورى السعودي» دعم كبير

الجشي : مشاركة المرأة يعكس التوجه الخليجي لإشراكها في اتخاذ القرار

أكدت د. بهية جواد الجشي النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى أن أصدار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية مرسوما ملكيا بإعادة تشكيل مجلس الشورى بنسبة تمثيل للمرأة لا تقل عن 20 بالمئة وتعيين 30 عنصراً نسائياً في المجلس لدورته الجديدة، يعكس التوجه الخليجي لتعزيز مكانة المرأة وتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار باعتبارها تمثل النصف الثاني للمجتمع، لافتة إلى أن هذا القرار التاريخي يأتي استحقاق للمرأة السعودية لكفاءتها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية والعلمية ويعتبر المجال السياسي، إضافة نوعية الى ما تستطيع المرأة السعودية

أن تثبت فيه جدارتها.

ورأت أن هذا القرار التاريخي سيكون له انعكاسات إيجابية تتجاوز حدود المملكة العربية السعودية لتشمل كافة دول

د. بهية جواد الجشي

الخليج العربية، مبينة أن المرأة الخليجية تنظر إلى هذا التحول الإيجابي في الشقيقة الكبرى بتفاؤل ، باعتباره يصب أيضاً ضمن الخطوات الممهدة للوحدة الخليجية المرتقبة والتي تتطلع المرأة الخليجية فيها لتبؤ المكانة التي تمكنها من المشاركة الحقيقية في التنمية

مبارك رئيسة لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى للمرأة السعودية الثقة التي حظيت بها من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وذلك بمنحها العضوية الكاملة في مجلس الشورى بنسبة 20 في المئة من مجمل عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم 150 عضواً، معتبرة أن الأمر الملكي الذي صدر أمس الأول (الجمعة) بهذا الشأن يدل على الحرص الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين على نيل المرأة لكافة حقوقها، ودعمه لمشاركتها في كافة جوانب الحياة.

د.عائشة مبارك

وأشارت مبارك إلى أن حق المرأة في المشاركة السياسية يعد من الحقوق التي تنادي بها مختلف المؤسسات والكيانات العالمية، لما يحققه من حماية للمصالح الفردية، والنهوض بالتنمية الوطنية، منوهة إلى أن قرار العاهل السعودي قد حقق بشكل فعلي للمرأة السعودية مبدأ المشاركة في التنمية، وبشكل خاص الإسهام في عملية التنمية السياسية، حيث يعد تواجدها في عملية صنع الأنظمة والقرارات إضافة نوعية بما تمتلكه من مؤهلات ومهارات وخبرات مشهود بها وطنياً وحتى عالمياً.

وأبدت مبارك خالص تمنياتها لنظيراتها في مجلس الشورى السعودي بالتوفيق والنجاح، وأن تكون مشاركتهن مساهماً وداعماً هاماً في رفع أداء المجلس نحو الأفضل، وبما يسهم في خدمة الوطن والمواطن، والعمل على معالجه مختلف همومه.

وصناعة القرار. وفيما أعربت عن سعادتها بهذه الخطوة التي تبين حرص القيادة السعودية على النهوض بالمرأة السعودية وتعزيز مكانتها في المجتمع، رأت الجشي أن من تم اختيارهن لتمثيل المرأة في مجلس الشورى السعودي يعتبرن من الكفاءات النسوية البارزة على مستوى الخليج، مشيرة إلى أن مجالس الشورى والنواب و الأمة والوطني بدول مجلس التعاون بحاجة لكفاءة المرأة و آرائها خاصة في المواضيع التي تتعلق بتنمية المجتمع والارتقاء به، وذلك لأهمية دورها مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية المرأة في تنشئة و تربية وتعليم الأجيال، متمنية أن يعكس تمثيلهن في المرحلة المقبلة تطلعات وآمال المرأة السعودية والخليجية. من جانبها باركت د. عائشة سالم

الصالح يهنئ نظيره السعودي بمناسبة إعادة تعيينه

بعث علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى برقية تهنئة إلى نظيره بالمملكة العربية السعودية الشيخ د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لمناسبة إعادة تعيينه رئيساً لمجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، أعرب فيها عن خالص تهانيه وتبريكاته للثقة الملكية السامية، متمنياً له دوام التوفيق والسداد في أداء هذه المهمة الوطنية مع زملائه في مجلس الشورى السعودي، لتحقيق المزيد من التقدم والخير للمملكة العربية السعودية الشقيقة وشعبها.

ونوه لما قدمه الشيخ عبدالله بن محمد آل الشيخ من خدمات وعمل مخلص خلال فترة عمله في الدورة السابقة، معربا عن تقديره لأعضاء مجلس الشورى السعودي لجهودهم وسعيهم إلى تطوير الحياة البرلمانية والديمقراطية، مشيدا في الوقت نفسه بالقرار الحكيم ورؤى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، الذي فتح الأبواب أمام مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى وأعطاها الثقة لتكون شريكاً فعالا في عملية التنمية والبناء، واتخاذ القرارات المهمة ودعم المجتمع إلى جانب الرجل.

كما أشاد رئيس مجلس الشورى بالمستوى الرفيع الذي بلغته العلاقات الأخوية ومجالات التعاون البرلماني بين البلدين الشقيقين، مؤكدا على أن مجلس الشورى في مملكة البحرين يسعى إلى ترجمة حقيقية لتوجيهات ورؤى القيادتين الحكيمتين في البلدين الشقيقين، والتي تؤكد دائماً على أهمية استمرار التنسيق والتطوير للدفع بمسيرة العمل التشريعي المشترك إلى الأمام

الماضي يقترح إنشاء مقار للمحاكم بالمحافظات الخمس

تقدم النائب عباس عيسى الماضي باقتراح برغبة بشأن إنشاء مقار محاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها في كل محافظة من محافظات مملكة البحرين الخمس.

وجاء في نص المقترح المقدم من قبل الماضي أنه « نظراً لتكدس مراجعي المحاكم في مكان واحد وهي وزارة العدل والشئون الإسلامية الواقعة في المنطقة الدبلوماسية، ونظراً لبطء إجراءات نظر القضايا التي تنظرها المحاكم بسبب العدد الكبير من هذه القضايا وكثرة المراجعين، حيثُ أن المبنى الحالي أنشئ في بداية الثمانيات من القرن الماضي وكان يضم (18) محكمة والآن يضم (60) محكمة، وبموجب المادة رقم (11) من المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002 بإصدار قانون السلطة القضائية (المُعدل) والتي تنص على أنه (يكون إنشاء مقار المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتحديد تلك المقار بقرار من وزير العدل والشئون الإسلامية بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء)».

مدرسة ابن خلدون الوطنية
Ibn Khuldoon National School

تسجيل الطلبة للعام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤

تعلن مدرسة ابن خلدون الوطنية عن قبول طلبات دخول الطلاب الجدد للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ ابتداءً من يوم الأحد الموافق ٦ يناير ٢٠١٣م ولغاية يوم الخميس الموافق ١٤ فبراير ٢٠١٣م. وذلك ما بين الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثانية عشرة والنصف ظهراً.

فعلى الراغبين بالتسجيل الحصول على طلبات الدخول من القسم المعني مباشرة في حرم المدرسة بمدينة عيسى حسب التوزيع أدناه.

- الروضة لغاية الصف الخامس، قسم الروضة، هاتف: ١٧٦٨٢١٥٩.
- الصفوف السادس لغاية الثامن، قسم المتوسط، هاتف: ١٧٧٨٠٦٦١ - بدالة: ٤٢.
- الصفوف التاسع لغاية الثاني عشر، قسم الثانوي، هاتف: ١٧٧٨٠٦٦١ - بدالة: ٢٢.

يجب أن ترفق جميع الطلبات بالتالي:
١- صورتين شمسيتين.
٢- صورة عن شهادة الميلاد.
٣- صورة عن البطاقة الذكية.
٤- صورة عن جواز السفر.

الموقع الإلكتروني للمدرسة: www.ikns.edu.bh